فبريـر
2026

مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

حضرموت
ما بعد أحداث 3 يناير
قراءة في تحديات اللحظة الراهنة
.... تقديـر موقـف ....

فبرايـــر / شبـــاط 2026م

info@almarfacenter.org

حضرموت ما بعد أحداث ٣ يناير
قراءة في تحديات اللحظة الراهنة

(تقدير موقف)

٢٠٢٦م

إعداد

هشام الكاف:

باحث في الشأن السياسي اليمني والإقليمي

المدير التنفيذي السابق لمركز المعرفة

تمهيد

شهدت محافظة حضرموت في ٣ يناير من العام الحالي ٢٠٢٦م تغييرات سياسية وعسكرية كبيرة ، فقد سيطرة قوات درع الوطن مصحوبة بقوات حماية حضرموت على كافة مناطق حضرموت بعد اشتباكات عسكرية دامية مع قوات المجلس الانتقالي في وادي حضرموت[١] ، وقد سعت قوات درع الوطن وقوات

حماية حضرموت التابعة للشيخ عمر بن حبريش المسنودة بغطاء جوي من قبل المملكة العربية على بسط نفوذها واحكام قبضتها على كافة المناطق و الوديان في ساحل ووادي حضرموت ، وفي الأسبوع الذي تلى ذلك التاريخ عاد محافظ محافظة حضرموت الأستاذ سالم الخنبشي الساحل وبدأت التحركات السياسية نحو اطار جماعي يحكم المحافظة في ضوء السلطة الشرعية المكونة من مجلس القيادة الرئاسي و الحكومة اليمنية ، ومنذ ذلك الحين برزت عدة تحديات سياسية واجتماعية يمكن تسليط الضوء عليها لأجل تصويب دور الشرعية و السلطة المحلية في تصحيح الأوضاع وتحسين الخدمات في المحافظة الأكبر جغرافيا بين كل محافظات الجمهورية اليمنية والتي اصابتها الفتنة ودأب في جسدها الصراع السياسي

التحديات

١) تحدي بسط النفوذ و الامن و الاستقرار

تحدي فرض السيادة القانونية وصيانة النموذج الأمني المستدام يتمثل في ضرورة بسط النفوذ القانوني للسلطة المحلية على كامل الرقعة الجغرافية لحضرموت عقب التحولات العسكرية الأخيرة ، وذلك لقطع الطريق أمام عودة مظاهر الانفلات الأمني، وإن الحفاظ على النموذج الأمني الذي تميز به ساحل حضرموت طوال العقد الماضي عن بقية المحافظات يعد ركيزة وجودية لا تقبل المساومة أو المقايضة بمكاسب سياسية مؤقته ، إذ أن استمرارية هذا الانضباط وتوسيعه على كافة مدن وقرى المحافظة هو

[١]) شهدت محافظة حضرموت خلال شهر ديسمبر احداث سياسية عديدة ، كان ابرزها انسحاب القوات الإماراتية من الجمهورية اليمنية بعد بيان من قيادة التحالف العربي ، وكذلك تعيين محافظ حضرموت الأستاذ سالم الخنبشي على رأس السلطة ، وكذلك دخول قوات درع الوطن بريا إلى كافة محافظة حضرموت بعد ان اضطرت قوات الانتقالي للخروج منها في وقت لاحق ، للمزيد انظر إلى : https://h1.nu/1peeC

الضامن الوحيد لاستعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة وحماية السلم الاجتماعي من الانزلاق نحو الفوضى مرة اخرى.

٢) تحدي السلاح المنهوب

تحدي السلاح المنهوب ومخاطر العسكرة الخارجة عن القانون يتمثل في ضرورة الاحتواء السريع للعتاد العسكري الذي تسرب من المعسكرات عقب التحولات الأخيرة لمنع وقوعه في أيدي فئات ضالة تهدد السلم الاجتماعي ، وذلك من خلال تنفيذ حملات أمنية وعسكرية حازمة لضبط هذه الأسلحة وتأمينها ؛ لما له من ضرورة استراتيجية لقطع الطريق أمام أي محاولات تخريبية تستهدف تقويض الأمن و الاستقرار .

٣) تحدي مأسسة الإدارة

تحدي مأسسة الإدارة وتحييد التجاذبات السياسية يفرض ضرورة القطيعة مع نهج المحاصصة الحزبية الذي استنزف مقدرات الدولة منذ مطلع عام٢٠١١م ، والتوجه الجاد نحو إعادة الاعتبار لقطاعات التعليم والصحة و الاتصالات كركائز أساسية للتنمية ، وفي المجمل إن جوهر هذا التحدي يكمن في تأسيس هيكل إداري يعتمد معيار الكفاءة الصرفة كمدخل اساسي للتعيينات بعيداً عن ضغوط إرضاء القوى المتصارعة التي جعلت من المؤسسات المدنية ساحة لتسوية النزاعات السياسية بدلاً من خدمة المجتمع .

٤) تحدي البطانة السياسية

إن أخطر ما يواجه المسؤول هو الغرق في دائرة الحرس القديم أو الشخصيات التي تتقن فن المداهنة وتقتات على تقديس الحاكم وتبرير أخطائه، حيث إن حضرموت تحتاج اليوم إلى ثورة إدارية تعتمد معيار الكفاءة والنزاهة بدلاً من الولاء القبلي أو الحزبي الضيق ، اذ يمكن القول ان استبدال الوجوه بوجوه أخرى تحمل نفس العقلية الإقصائية و الذاتية هو مجرد تدوير للفشل لا يؤدي إلا إلى تعميق فجوة الثقة بين السلطة والمواطن.

٥) تحدي شهر العسل !

تحدي شهر العسل يقصد به : ان السلطة الجديدة دائماً ما تصاحبها حالة من التفاؤل المفرط والوعود الوردية التي قد لا تصمد طويلاً أمام الواقع المالي والإداري المنهك ، خصوصاً في محافظة هي عمود الاستقرار و التنمية في كل محافظات اليمن ، وان إن السلطة الذكية بتقديرنا هي التي تدير هذه المرحلة بصدق ومكاشفة وتتجنب إغراق الناس في وعود لا تملك أدوات تنفيذها في المدى القريب، مع ملاحظة أن الصدمة التي تعقب اكتشاف الفجوة بين الخطاب الإعلامي والواقع المعيشي قد تؤدي إلى انهيار سريع في الحاضنة الشعبية وتحويل التأييد إلى سخط عارم يصعب احتواؤه.

٦) تحدي الخدمات و التنمية

بحسب مبادئ العلوم السياسية فأن شرعية السلطة الحقيقية تكتسب من توفر بنية تحتية متينة و راسخة ومن قدرة الدولة بشكل عام على توفير حياة كريمة للمواطنين أي كانت صورتهم او شكلهم ، وفي الحقيقة هنالك قاعدة سياسية تقول إن الفشل في الملف الخدمي هو أسرع طريق لتآكل الحاضنة الشعبية وانهيار الشرعية .

٧) تحدي التهميش المستمر

ان التهميش المستمر للكوادر المعنية بصنع القرار سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا هو احد اعقد التحديات التي تواجه السلطة المحلية اليوم ، وان أولى تحركات التصحيح في هذا المسار يتمثل في ضرورة إنهاء سياسات المحاباة وتهميش الشباب والمرأة والكفاءات المتخصصة في داخل حضرموت وخارجها، وان ا استثمار طاقات الشباب و الكفاءات المتخصصة منهم هو المحرك الحقيقي للتنمية والبديل الضروري للولاءات التقليدية الضيقة التي استنزفت المحافظة لسنوات ، و إن إشراك هذه الفئات بشكل مستمر في صناعة القرار يضمن استدامة عجلة التنمية اكثر فأكثر .

٨) تحدي اللون الواحد

إن الانتصارات العسكرية الأخيرة التي قامت بها قيادة المجلس الرئاسي و قوات درع الوطن وقوات حماية حضرموت قد توحي بأن الساحة خلت للبعض وحدهم ، مما يفتح الباب أمام سيطرة اللون الواحد الذي يقصي الآخرين بحجة استعادة الاستقرار، وفي حقيقة إن القوة الحقيقية للسلطة تكمن في قدرتها على ملء الفراغ السياسي عبر استيعاب كافة المكونات الحضرمية الفاعلة دون استثناء، وإن أي محاولة لفرض وصاية سياسية أحادية ستؤدي حتماً إلى خلق بؤر توتر جديدة قد تنفجر في المستقبل تحت مسميات حقوقية او مطلبية .

٩) تحدي تعدد المناصب

إن الجمع بين قيادة محافظة بحجم حضرموت وعضوية مجلس القيادة الرئاسي يضع المسؤول أمام معضلة توزيع الوقت والجهد بين الملفات الوطنية الكبرى والاحتياجات المحلية الملحة ، وقد يؤدي إلى الانشغال بالتمثيل الخارجي أو الصراعات السياسية في المركز قد يؤدي إلى غياب القائد عن تفاصيل الميدان ؛ مما يفسح المجال لتعطل المعاملات ونمو الفساد الصغير في المكاتب التنفيذية ، وبتقديرنا ان الحل يكمن في إيجاد توازن دقيق يضمن حضور صوت حضرموت في صنع القرار الوطني دون التضحية بكفاءة الإدارة المحلية التي تلامس حياة الناس اليومي من خلال تقديم صلاحيات أوسع (إداريا وماليا) للطاقم المحلي من الصف الثاني و الثالث الذين يتم تعيينهم في دوائر السلطة .

١٠) تحدي العقيدة الأمنية ووحدة البندقية

وهو الاستقرار الذي من الصعب تحقيقه في ظل وجود جيوش متعددة الولاءات ، وان المهمة العاجلة تتكون من عملية صهر كافة القوى العسكرية والأمنية في اطار واحد تخضع لقرار السلطة المحلية وتؤمن بعقيدة حماية المواطنين و المحافظة و الوطن بشكل عام ،ولا سيما واننا قد جربنا مسبقاً ان تكون هنالك قوات امنية وقيادات متعددة في مناطق أخرى كعدن وتعز وكانت النتيجة فشل امني على كافة المستويات ، ولذا بات من الضرورة إيجاد توليفة فكرية عسكرية ترتبط مباشرة بالهيكل الإداري و الأمني بالمحافظة .

١١) استدعاء الماضي وسطوة الاسطورة

تحدي استدعاء الماضي وسطوة النموذج الأسطوري يتمثل في استمرار الغرق في الصور التاريخية المثالية كمرجعية وحيدة لمعالجة أزمات الحاضر ، وهو ما يكرس حالة من الجمود الفكري ويعيق تدفق الابتكار في إدارة شؤون المجتمع ، ولا سيما إن استدعاء الرموز والقصص البطولية القديمة لا يقدم حلولاً

منهجية لمشكلات الإدارة والخدمات اليوم ، بل قد يسهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية والسياسية وتغييب العلم والمنهج المعرفي عن مفاصل القرار ، وبشكل عام إن التأسيس لدولة النظام والقانون يتطلب المزاوجة الواعية بين الموروث الحضاري والمنهج العلمي الحديث لضمان صياغة مستقبل لا يقع تحت سطوة الأساطير التاريخية بل ينطلق من ضرورات الواقع واحتياجات الإنسان المعاصر.

١٢) تحدي هشاشة مؤسسات الدولة

ان السلطة المحلية في بيئة تتسم بانهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة المركزية منذ عام ٢٠١٥ م مما يحملها أعباء مالية تفوق قدرتها المحلية المتاحة بكثير ، حيث الاعتماد الكلي على الموارد المحدودة اساسا أو المنح المتقطعة يجعل مسار التنمية متعثراً وقابلاً للانهيار مع أي متغير سياسي أو عسكري طارئ كما حدث مؤخراً ، و التحدي الحقيقي برأينا يكمن في خلق نموذج اقتصادي محلي يتسم بالديمومة والابتكار ويقلل من الاعتماد على للقرارات المركزية المتعثرة لضمان استمرار الخدمات الأساسية في أصعب الظروف.

١٣) تحدي التفرد بالسلطة

ان هذا التحدي هو حجر الزاوية في نجاح أو فشل أي سلطة جديدة إذ أن الرغبة في الهيمنة وتجميع كافة خيوط القرار في يد الفرد هي القنبلة الموقوتة التي هدمت المحافظة خلال السنوات الماضية ، إن الحل الحقيقي لا يكمن في كاريزما القائد بل في قدرته على تفويض الصلاحيات ومنح الصفوف القيادية الثانية والثالثة سلطات مالية وإدارية واسعة تمكنهم من حل مشاكل الناس اليومية دون الحاجة للرجوع إلى رأس الهرم في كل صغيرة وكبيرة ، وفي حقيقة الأمر يكمن نموذج السلطة الشرعية في كونها سلطة تبني مؤسسات تعمل بانتظام حتى في غياب المحافظ وليست تلك التي تشل حياة الناس عند غيابه.

١٤) تحدي المكابرة وعدم النقد الذاتي

نقصد بـ تحدي المكابرة وغياب النقد الذاتي ؛ إن السمة الغالبة على أنظمة الحكم هي الهروب من المسؤولية وإلقاء اللوم على المؤامرات الخارجية ، وفي الوقت الحالي فأن الطريق نحو المستقبل يبدأ بالاعتراف بالأخطاء واعتماد مبدأ الشفافية أمام الرأي العام ، و إن السلطة التي لا تملك الشجاعة لمراجعة قراراتها وتصويب أخطائها هي سلطة محكوم عليها بالتكرار العقيم لنفس الكوارث السابقة، إذ ان التواضع أمام وجع الناس هو أسمى درجات القيادة السياسية الناجحة.

١٥) تحدي غياب مبدأ المسائلة

تحدي تصفير العداد وإسقاط مبدأ الثواب والعقاب يتمثل برأينا في غياب المساءلة وإعفاء المسؤول من تبعات قراراته بمجرد مغادرته لمنصبه، مما يحول الوظيفة العامة لوسيلة للتربح الشخصي وتراكم عمليات الفيد، حيث ان هذا النهج يمنح حصانة للمتجاوزين ويجبر المسؤول الجديد على البدء من الصفر دون تراكمية مؤسسية تحاسب المقصر أو تثيب المنجز، وهو ما يعيق بناء مؤسسات رصينة ويشجع على استباحة المال العام والمخططات العامة دون خوف من أي عواقب لاحقة!

١٦) تحدي العشوائية الإدارية

وهو الذي يتمثل في القصور التنظيمي والارتجال الذي يشوب الوظائف الإدارية في كل السنوات الماضية ، حيث ظلت الارتجالية و فكرة اللحظة الحالية في العمل وتمضية الوقت دون تفكير استراتيجي رغم ضخامة المشاريع والكوادر البشرية المتاحة جزء أساسي من العمل الإداري في الدولة اليمنية بشكل عام ، مما يستوجب صياغة خطة استراتيجية بعيدة المدى تجمع بين إرادة القيادة العليا وخبرة المختصين في الميدان ، وفي حقيقة الأمر ان الهدف الجوهري الذي يبنى عليه النظام السياسي هو وضع مصفوفة مزمنة للمشكلات والحلول تضمن استدامة العمل الاداري داخل أروقة الحكم وتحول الجهود المبعثرة إلى نتائج ملموسة لدى المواطن ويشار إليها بالبنان من انها إنجازات السلطة وليست إنجازات الفرد الواحد او اللحظة العابرة! .

ج) التوصيات :

١- في تقديرنا ان اول ما يمكن القيام به هو تثبيت الاستقرار و إيجاد توليفة فكرية مناسبة تجمع فيها القوات العسكرية في اطار محكم يحفظ للدولة هيبتها و مكانتها وسيادتها ، و التحرك سريعا نحو استعادة السلاح المنهوب ومحاسبة مرتكبي عمليات النهب الأخيرة بشكل لا يدع مجال للشك وللريب ان لا تهاون مع هذه الاعمال .

٢- في ما يتعلق بالجانب السياسي – ان التركيز على التحالفات و التوازنات هو جزء من المشكلة الحالية كما بينا في تحدي عدم التشتت ، ولذا ان التركيز على إدارة الخدمات وتقديم

خطوات جادة في اطار التنمية وتحقيق الأمن و الاستقرار أولى من التوازن الحزبي والمحاصصة السياسية ، كما يتعلق الأمر كذلك في تغيير البطانة السياسية بشكل فوري وعاجل كما وضحنا في التحدي الرابع.

٣- ان الفراغ السياسي هو جزء لا يتجزء من مشكلة تعطل أجهزة الدولة ، وان المركزية المطلقة التي عادة ما ترى من انها احد الحلول الناجعة هي في صميمها مشكلة ازلية ، و ان سبل التخلص منها كما اسلفنا في تحدي فخ التفرد بالسلطة لا يكون سوى بمنح الصلاحيات بشكل عاجل ، حتى يملأ الفراغ ولا ينقطع الخيط بين المواطن و السلطة .

مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية

فبراير/شباط ٢٠٢٦م

Hadhramaut after the Events of January 3
A Reading of Immediate and Future Challenges
Situation Assessment

2026

Hisham Al-Kaf

Researcher on Yemeni and Regional Politics

Former Executive Director, Knowledge Center

A) Introduction :

On January 3, 2026, Hadhramaut Governorate witnessed significant political and military transformations. The National Shield Forces, accompanied by the Hadhramaut Protection Forces, assumed control over all districts of Hadhramaut following intense armed confrontations with forces affiliated with the Southern Transitional Council in Wadi Hadhramaut.

The National Shield Forces and the Hadhramaut Protection Forces—aligned with Sheikh Amr bin Habrish and supported by aerial cover from the Kingdom of Saudi Arabia—moved to consolidate their authority and establish full control over the coastal and valley regions of Hadhramaut.

In the week following these developments, Governor Salem Al-Khanbashi returned to the coast and initiated political consultations aimed at forming a collective governance framework for the governorate under the umbrella of the internationally recognized government, represented by the Presidential Leadership Council and the Yemeni government.

Since that time, a range of political and social challenges has emerged, warranting careful examination in order to recalibrate the role of the legitimate authority and the local administration in stabilizing conditions and improving public services in Hadhramaut—the largest governorate geographically in the Republic of Yemen—which has experienced recurring political tensions and internal fragmentation.

B) Challenges :

1) The Challenge of Consolidating Authority, Security, and Stability :

The imperative of restoring legal sovereignty and preserving a sustainable security model requires the effective extension of lawful authority across the entire geographic expanse of Hadhramaut following the recent military shifts. This is essential to prevent a relapse into instability characterized by looting, armed violence, and political assassinations.

It can be argued that safeguarding the security model that distinguished the Hadhramaut coast over the past decade—relative to other Yemeni governorates—remains a critical priority for ensuring long-term stability and preventing the re-emergence of fragmented security arrangements.

an existential pillar that admits neither compromise nor barter for temporary political gains. The continuity of this discipline—and its expansion across all cities and districts of the governorate—constitutes the sole guarantee for restoring public confidence in state institutions and safeguarding social cohesion from a renewed slide into disorder.

2) The Challenge of Looted Weapons :

The proliferation of looted arms and the risks associated with unlawful militarization represent a pressing security concern. Addressing this challenge requires the rapid containment and recovery of military equipment that leaked from camps in the aftermath of the recent developments, in order to prevent its acquisition by rogue elements capable of destabilizing social peace.

This necessitates the implementation of firm and coordinated security and military operations aimed at collecting and securing these weapons. Strategically, such measures are essential to preempt any subversive attempts designed to undermine security and stability.

3) The Challenge of Institutional Coherence :

The imperative of institutionalizing governance and neutralizing political polarization requires a decisive break from the quota-based party patronage system that has drained state capacities since early 2011. It further calls for a serious commitment to restoring priority to the education and health sectors as foundational pillars of sustainable development.

At the core of this challenge lies the establishment of an administrative structure grounded exclusively in merit-based standards as the principal criterion for appointments—shielded from the pressures of appeasing competing political actors. The politicization of civilian institutions as arenas for settling political rivalries has eroded their primary function: serving the public interest.

4) The Challenge of Political Entourages :

One of the most significant risks confronting public officials is entanglement within entrenched patronage networks or entourages adept at flattery and dependent on the sanctification of authority and the justification of its errors.

Hadhramaut today requires an administrative renewal anchored in competence and integrity, rather than narrow tribal or partisan loyalties. Simply replacing one set of faces with others who embody the same exclusionary and self-serving mindset amounts to little more than recycling failure—deepening, rather than bridging, the trust deficit between authority and citizens.

5) The “Honeymoon Period” Challenge :

The so-called honeymoon phase refers to the wave of heightened optimism and expansive promises that typically accompany the emergence of a new authority.

Such expectations, however, may not endure in the face of strained financial resources and an exhausted administrative apparatus—particularly in a governorate regarded as a pillar of stability and development across Yemen. Prudent governance, in this context, requires transparency, realism, and candid engagement with the public, while avoiding the inflation of expectations beyond the available instruments of implementation in the short term. The disillusionment that follows the widening gap between official rhetoric and lived realities can rapidly erode public support, transforming early endorsement into widespread resentment that becomes increasingly difficult to contain.

6) The Challenge of Services and Development :

Political science literature underscores that genuine legitimacy is ultimately derived from the state's capacity to deliver essential public goods—reliable electricity, potable water, adequately equipped public hospitals staffed with qualified personnel, and, more broadly, a dignified standard of living for citizens. There exists a well-established political maxim: failure in service delivery constitutes the fastest route to the erosion of popular support and, consequently, the collapse of political legitimacy.

7) The Challenge of Persistent Marginalization :

Advancing social inclusivity and rejecting exclusion necessitate the termination of patronage-driven practices that have marginalized youth, women, and specialized professionals—both within Hadhramaut and among its diaspora.

Harnessing the potential of young people and skilled professionals represents the genuine engine of sustainable development and a necessary alternative to narrow traditional loyalties that have drained the governorate's capacities for years.

Institutionalizing their participation in decision-making processes ensures not only broader representation but also the long-term sustainability of developmental momentum.

8) The Challenge of Political Monopolization :

The recent military advances achieved under the leadership of the Presidential Leadership Council, alongside the National Shield Forces and the Hadhramaut Protection Forces, may create the perception that the political arena has been cleared for a single dominant actor. This perception risks paving the way for political monopolization under the pretext of restoring stability.

In reality, the strength of any governing authority lies in its capacity to fill the political vacuum through inclusive engagement with all active Hadhrami constituencies without exception. Any attempt to impose unilateral political guardianship is likely to generate new fault lines, potentially re-emerging in the future under rights-based or socio-political demands.

9) The Challenge of Dual Responsibilities :

Combining the leadership of a governorate as expansive and complex as Hadhramaut with membership in the Presidential Leadership Council places significant demands on the distribution of time, attention, and institutional focus between pressing local needs and broader national responsibilities.

Excessive engagement in national-level political disputes or external representation may inadvertently distance leadership from on-the-ground realities, thereby allowing bureaucratic stagnation and petty corruption to proliferate within executive offices.

A viable solution lies in striking a careful balance that ensures Hadhramaut's voice remains influential in national decision-making, while simultaneously preserving the effectiveness of local administration. This may be achieved by granting broader administrative and financial authorities to second- and third-tier local officials appointed within governance structures—thereby strengthening institutional continuity and responsiveness at the operational level.

10) The Challenge of Security Doctrine and Unified Command:

Achieving stability is extremely difficult in the presence of multiple armed forces with divided loyalties. The urgent task is to integrate all military and security units under a single command structure accountable to the local authority, guided by a doctrine that prioritizes the protection of citizens, the governorate, and the nation as a whole.

Experience from other regions, such as Aden and Taiz, where security forces and leadership were fragmented, has demonstrated that such division leads to systemic security failures at every level. Therefore, it is essential to develop a cohesive military and strategic framework directly aligned with the governorate's administrative and security apparatus.

11) The Challenge of Importing the Past and the Power of Myth :

The reliance on idealized historical images as the sole reference point for addressing contemporary crises perpetuates intellectual stagnation and hinders innovation in governance. Invoking ancient symbols and heroic narratives does not offer systematic solutions to current administrative or service challenges;

rather, it can exacerbate social and political divisions and marginalize scientific and evidence-based approaches in decision-making.

Building a state governed by law and institutional norms requires a conscious balance between cultural heritage and modern scientific methodology. This ensures that future governance is guided by the realities and needs of contemporary society rather than by the authority of historical myths.

12) The Challenge of State Fragility :

Local authorities operate in an environment where central state institutions have been largely collapsed since 2015, imposing financial burdens far beyond local capacity. Dependence on limited internal resources or sporadic external grants leaves the path of development fragile and vulnerable to political or military shocks, as recently witnessed.

The fundamental challenge lies in creating a resilient and innovative local economic model that reduces reliance on inconsistent central decisions, thereby ensuring the continuity of essential services even under the most difficult circumstances.

13) The Challenge of Absolute Centralization :

This challenge represents a cornerstone in determining the success or failure of any new authority. The desire to monopolize decision-making and concentrate all authority in the hands of a single individual has historically acted as a ticking time bomb that has debilitated Hadhramaut over past years.

The real solution does not lie in the charisma of the leader but in their ability to delegate powers effectively. Granting second- and third-tier leadership levels

broad administrative and financial authorities enables them to address citizens' daily needs without constant referral to the top. The model of legitimate authority, in essence, is one that builds institutions capable of functioning regularly even in the absence of the governor—not one that paralyzes public life whenever the leader is absent.

14) The Challenge of Stubbornness and Lack of Self-Critique :

By this challenge, we refer to the tendency of governance systems to evade responsibility, blaming external conspiracies or inherited burdens. Moving forward requires acknowledging mistakes, adopting transparency, and committing to accountability before the public.

An authority that lacks the courage to review its decisions and correct its errors is condemned to repeat the same failures. Humility in facing the hardships of citizens represents the highest level of effective political leadership.

15) The Challenge of Resetting Accountability :

The "resetting the counter" challenge, or abandoning the principle of reward and accountability, manifests in the absence of institutional responsibility. Officials may be absolved of the consequences of their decisions upon leaving office, turning public service into a vehicle for personal gain and allowing misappropriation to accumulate unchecked.

This approach provides impunity for wrongdoers and forces incoming officials to start from scratch, without institutional continuity to hold the negligent accountable or reward achievement. Consequently, it obstructs the building of robust

institutions and encourages the exploitation of public funds and programs without fear of future repercussions.

16) The Challenge of Administrative Randomness :

Administrative randomness refers to addressing organizational deficiencies and improvisation within public offices, even when substantial projects and human resources are available. Addressing this requires a long-term strategic plan that integrates the vision of top leadership with the field expertise of specialists.

The fundamental goal of a functional political system is to establish a structured matrix of problems and solutions that ensures the sustainability of administrative work within governance structures. Such an approach transforms scattered efforts into tangible results for citizens—achievements attributable to the authority as an institution rather than to a single individual or fleeting moment.

C) Recommendations :

. Stabilization and Security Consolidation :

Our foremost priority should be to consolidate stability by creating a coherent strategic framework that integrates military forces under a unified command, thereby preserving the state's authority, prestige, and sovereignty. Rapid action must be taken to recover looted weapons and hold perpetrators of recent looting accountable in a manner that leaves no room for doubt or leniency.

. Political Management and Service Delivery :

On the political front, an excessive focus on alliances and power balances has contributed to the current challenges, as noted under the "Challenge of Institutional Coherence." Prioritizing the management of public services, delivering

tangible development projects, and ensuring security and stability should take precedence over partisan or quota-based political arrangements. Additionally, immediate reform of political entourages is essential, as discussed under Challenge 4.

. Addressing Political Vacuums :

Political vacuums are inherently linked to the dysfunction of state institutions. Absolute centralization, often perceived as a solution, is in fact a fundamental problem. As highlighted in the “Challenge of Absolute Centralization,” the way to overcome this is through urgent delegation of authority, enabling local leaders to fill gaps and maintain continuous connectivity between citizens and the state.

Knowledge Center For Strategy Reseaches and Studies

February2026